الصراع السياسي إبان العهد الأموي بين الروايات التاريخية وكتابات الأدباء.

د. شخوم سعدي*

تعرض الكثير من العلماء الفقهاء والمؤرخين لدراسة مسألة الحكم في الإسلام، وقد أسال هذا الموضوع الكثير من الحبر، فضلا عن الدماء، وكان الموضوع المتناول غالبا حول مسألة الشرعية، التي لا زالت عند البعض مسألة قديمة متجددة لم يُفصل فيها بعد، وتحولت عند آخرين إلى مسألة تُعد من الأصول، وعند فريق مسألة فرعية، وحاول آخرون الفصل فيها، لكن ذلك لم يغير كثيرا من واقع الحال، إلا أن الملاحظ هو كون هذا الطرح جاء نتيجة سعي بعض الـمَحكومين للوصول إلى الحكم، من حيث أوضاعهم ومسار تاريخهم أو موقف العلماء والفقهاء منهم، وتم التعرض لمسألة الحكم خارج إطار الحكم الفعلي نفسه الذي عرفه التاريخ الإسلامي، وفي هذا العرض نسعى لتقديم أهم الأحداث المفصلية التي أدت إلى انتقال السلطة من طرف إلى طرف آخر، عارضين ذلك على ميزان النقد التاريخي الذي يستند إلى روايات أخرى؛ هي في بعض الأحيان أكثر صحة مما هو مطروح في الكتب التاريخية، وذلك أن بعض المؤرخين الذين كان لهم ولاء سياسي معين أحجموا عنها وعن إدراجها لما ذكر أعلاه، زيادة إلى فشل كثير من المحاولات الجادة في تغيير نظام الحكم، فتحول أصحابها من أصاحب رؤى سياسية إلى مخالفين ليس للسلطان فقط بل لجماعة المسلمين، وأُحيط هذا بحديث الافتراق المشهور، والعرض سيتنقل بين الفترات التاريخية الكبرى والمناطق الجغرافية المختلفة، وهذان العنصران سيتحكمان في مجمل عناصر هذا العرض.

وقد يرى القارئ قراءة جديدة لبعض الأحداث التاريخية- غير تلك التي اعتاد قراءتها أو حتى سماعها- ولعل الحكم في الترجيح هو هنا الإحالة والإسناد، ويبقى الموقف منها متروك للذاتية التي لا يمكن الإحاطة بأحوالها، فالمقصود الضوابط العلمية في النقل وهي الإسناد والإحالة والأمانة مع تحري الدقة، بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية المجردة.

ومن جهة أخرى فإن النقد العلمي لمثل هذه العروض هو المكمل الحقيقي لها إذ أنها تبقى ناقصة تعتريها الشوائب ما لم تكمل بنقد علمي موضوعي موزون بالمنهج التاريخي الذي تواطأ على اعتماده المؤرخون وجمهور المحدثين عند المسلمين.

*أستاذ محاضر أ- قسم العلوم الإنسانية- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة جيلالي اليابس- سيدي بلعباس.

1- التغييرات السياسية في صدر الإسلام من خلال كتب الآداب السلطانية: قليلة هي تلك المؤلفات أو الدراسات التي تعرضت إلى مسألة الحكم في أوضاعها الموضوعية أو في مؤسساتها الواقعية عبر التاريخ، إلا من باب ما ينبغي أن يكون في المؤلفات التي تعرضت لهذا الباب من ناحية ما عرف بالآداب السلطانية التي عرضت الموضوع عرضا أدبيا غلب عليه الجانب الأخلاقي، مع تقديس ظاهر للسلطان، حيث أن مثل هذا الطرح ظهر بعيد "انقلاب الخلافة إلى ملك" وتحول مسألة الحكم من منهج شوري إلى ملك وسلطنة وإن اتخذ شكل الخلافة في العهد الأموي ثم العباسي ثم الفاطمي الذي يصفه بعض المؤرخين بالعبيدي؛ فأخذ بعض المصنفين في هذا الباب يحاولون إحاطة هذا التغير السياسي في الحكم ببعض المسائل الأخلاقية التي يجب على السلطان أن يتحلى بها، ويذكر بعض الباحثين أن أصول هذا الطرح فارسي أدرجه ابن المقفع أولا ثم تبعه آخرون مثل أبي الحسن الماوردي (364-429هـ/974-1058م) وابن رضوان في كتابه الشهب اللامعة في السياسة النافعة، والحسن بن سهل، وسهل بن هارون، والأحكام السلطانية لأبي يعلى، ومن المغاربة: ابن الأزرق في بدائع السلك في طبائع الملك وأبي بكر الطرطوشي (520-451هـ/1059-1126م) في سراج الملوك والمرادي في كتابه السياسة، وكذا بعض من مارس السياسة وبقي يدور في فلك هذه الكتابات مثل أبي حمو موسى الزياني في واسطة السلوك في سياسة الملوك ولسان الدين بن الخطيب في مقامة السياسة والإشارة إلى أدب الوزارة، وهناك كتابات أخرى تعرضت لهذا الباب من ناحية الأحكام التي يغلب عليها القوانين الفقهية منها إشارات ابن نصر الداودي (ت 402ه/1011م) في كتاب الأموال أو أبو بكر الطرطوشي، تحرير الأحكام لابن جماعة وغيرها، فهي كتب نظرية أكثر منها عارضة لواقع الحال الذي كان عليه العالم الإسلامي وكيف تعامل مختلف مكونات دول الإسلام مع هذا الواقع.

وحتى إن وجدت كتابات تاريخية فهي تصف أحوال هؤلاء السلاطين والملوك دون عرض الانتقادات التي كان يوجهها المخالفون (المعارضون) لتلك الممالك والدول، بل إن كثيرا منها تعرض محاسن تلك الدول وتمدحها وتحاول صبغها بالشرعية التي قد تصل إلى وصف ملك أو سلطان بالخليفة وإن تأمّر على مدينة صغيرة من مدن العالم الإسلامي في العصور الوسطى، وقليل هم المؤرخون الذين حاولوا دراسة هذه الدول دراسة نقدية، ولعل هذا العامل ساهم في الغَبش الذي لحق النظرة العامة لمسألة الحكم في الإسلام واختلاط مظاهر التطبيق مع أحكام الشريعة التي هي الأصل نظريا، بل إن بعض الدول نُظر إليها بقداسة جعلت من ناقديها مقدوح في دينهم فضلا

عن تدينهم، حتى بعض الخلفاء الذين ارتكبوا أخطاء سياسية منع بعض المحدثين رواية تلك الأخطاء وهذا ما نلاحظه عموما عند محدثي أهل الشام في موقفهم من الدولة الأموية، فقد اختلطت رواياتهم لأحاديث الولاية ولزومها ببني أمية حتى غدا لدى قارئ نصوصهم التي نقلت عنهم كأنهم امتداد للخلافة الراشدة، ولعل مثل هذا لحق الدولة العباسية، ثم انتقل هذا لما عرف بعد ذلك بدول السلطنة، ولعل أبرز مثال على هذه المرحلة فتوى منذر بن سعيد البلوطي بولاية عبد الرحمن الناصر الأموي الخلافة، وهكذا تنادى الكثير من الخلفاء الولاية تحت عنوان النسب الشريف أو القُرشية، بل إن بعض سلاطين المغرب من البربر أفتى لهم الفقهاء لَحَاقهم بالنسب الشريف من جهة الأم مع كونهم عجم، فتسمى الكثير منهم بأمير المؤمنين، أو أمير المسلمين، وإن كان ما يبرر هذا علاقة السلاطين ببعض العلماء الذين وظفوا هذه الفتاوى لتبرير شرعية الحكم القائم. إلا أن القارئ والواقف على نصوص نقلها الكثير من المؤرخين وحتى المحدثين والرواة تدل على وجود وضع آخر ظل موازيا لما اشتهر نقله وعمّ عند الناس، وما يزيد في التنبيه على الأمر هو أن هذا الوضع كان معتبرا عند بعضهم، ومرجوحا عند آخرين، وكانت مبررات سياقه في أطراف النصوص هي في كثير من الأحيان مبررات سياسية أكثر منها دينية، والملاحظ أن هذه الحالة بقيت تلاحق وضع الكتابات المعاصرة واشتد ظهورها بعيد إلغاء نظام الخلافة إلى الآن، فاشتدت ضبابية مسألة الحكم عند المسلمين مما شجع فريقا من الكتاب إلى تبني العلمانية الغربية التي ظهرت في ظروف مخالفة لتلك التي كان عليها العالم الإسلامي في القرون الوسطى.

والكلام أعلاه لا يعني انعدام محاولات ظلت تحاول فهم هذه الظواهر المضطربة، ولعل أبرزها وأشهرها ما كتبه ابن العربي المالكي (محمد بن عبد الله) (468-543هـ/1075-1148م) في "العواصم من القواصم"، الذي طبع جزء منه محب الدين الخطيب سنة 1375هـ/1955م ثم طبعه كاملا المحقق الجزائري المعروف الدكتور عمار طالبي سنة 1401ه/1981م، وإن جاء هذا الكتاب في ظروف متأثرة بنظام ملك بني أمية التي كانت في الأندلس، ولعل هذا ما يظهر في بعض فقراته، إلا أنها محاولة بقي غالبية من جاء بعدها يقترب منها أو يدور في فلكها، عدا ما كتبه ابن حزم في الفصل في الملل والنحل في باب الإمامة والمفاضلة.

ولعل هذا الاضطراب في الشرعية الذي كان يتحدث عن طريقة الوصول إلى الحكم، أكثر مما يتحدث عن الحكم بذاته؛ هو أحد الأسباب التي قللت من ظهور مصنفات أو كتابات تدرس هذا الباب دراسة تاريخية تسعى إلى إعطاء صورة أخرى، غير متأثرة بواقع الحال الذي تعيشه- وإن

كان هذا من أهم الصعاب التي تواجه الدراسات التاريخية- إذ أن التكوين العلمي للباحث أو الدارس يبقى متأثرا بالواقع الذي تكون فيه الذي قد لا يقبل رؤية أخرى وإن كانت أحيانا أكثر علمية مما هو مطروح، وقد يعود هذا إلى الضغط السياسي.

2- ما بعد الخلافة الراشدة بين المتغلب والشرعي: السعي هنا هو عرض الوضع بعد مقتل الحسين بن علي- رضي الله عنه- إذ أن ما سبق هذا الحدث معقد وأدى إلى اختلافات هائلة بين المسلمين، وما من مسلم حاول التعرض لها إلا واتخذ موقفا منها بسبب تداخلها التام مع كثير من النصوص الشرعية، مما يسبب له اضطرابا في وصفها قبلّ أن نقول تحليلها، ولعل التعرض لما بعدها سيساعد في فهم ما قبلها إذ أنها في كثير من الأحيان متتالية ومرتبطة ببعضها البعض. ولعل أبرز هذه الأحداث- في باب الولاية مُستوقفًا النَظر- هي ولاية عبد الله بن الزبير- رضي الله عنه- والظروف التي أحيطت بها، وشرعية الخلافة هنا خاصة إذا عرفنا أن الصراع كان بينه وبين مروان بن الحكم ثم بينه وبين عبد الملك ابنه، إلا أننا نلاحظ أن المؤرخين- وحتى بعض الحُفاظ- يمرّون على ولاية عبد الله بن الزبير مرّ الكرام[1]؛ بل إن بعضهم يصف ولايته بالفتنة[2]، وعند السعي للمعرفة أوضاع تولي عبد الله بن الزبير للحكم نلاحظ فيما نقل حولها نوعا من الاضطراب بحيث أنه محاط بكثير من الروايات التي تضفي على الخلافة الأموية نوعا من القداسة[3]، والتي جاءت في ظروف تولي بني مروان (بن الحكم) الأمر بعدما بايعه أهل الشام، وقد أثرت بمجمل هذه الظروف في العالم الإسلامي؛ خاصة إفريقية والمغرب[4]، وكانت أكثر الأمصار تأثرا بها.

أولا: ظروف ولاية ابن الزبير وأسبابها: يجد الواقف على الفترة التي تلت وفاة يزيد بن معاوية (25-64ه/645-683م) قلة الروايات التي تتحدث عن هذه الظروف، ومن جهة أخرى فإن الفترة القصيرة لولاية معاوية بن يزيد[5] زادت من هذه الحالة، والملاحظ أن كثيرا من المؤرخين يتحفظون من ولاية ابن الزبير ويحيطونها بأحاديث الفتن[6]، ويكاد الباحث لا يجد السبب الظاهر لهذه الحالة المتمثلة في النظرة إلى الدولة الأموية المحاطة بقداسة عند فريق، والمنتقدة من فريق آخر، بحيث تحولت ولاية ابن الزبير إلى فتنة، والمعروف أنه من الذين شاركوا في موقعة الجمل، فمن الصعب إدراجه ضمن الفريق المتشيع لأهل البيت، خاصة بسبب الخلاف الذي وقع بينه وبين محمد بن الحنفية عندما دعاه إلى بيعته.

وتذكر بعض الروايات[7] أن عبد الله بن الزبير رأى الأمر شورى، ورفع شعار "لا حكم إلا لله"[8]، وذلك قبل سنة 64هـ/683م، ويمكن من حيث الإجمال ذكر الأسباب التي أدت إلى إعلان عبد الله بن الزبير الدعوة إلى البيعة فيما يلي:

أ- شخصية ابن الزبير: فهناك بعض الروايات التي يلاحظ من خلالها أن ابن الزبير كان شخصية متقدمة على أترابه، وهذا ما لاحظه بعض الصحابة كذلك، فعندما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتل لصٍ، أمر بإقامة الحد عليه، ثم جيء به في إمرة أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقد سرق مرة أخرى بعد أن قطعت قوائمه، فأمر أغيلمة من أبناء المهاجرين بقتله، فدعاهم ابن الزبير لأن يؤمروه عليه في قتله ففعلوا وقتلوه[9]، وقد كان ذا قوة ودام دلّ على ذلك روايات ساقها الذهبي في ترجمته في تاريخه[10]، من حيث مشاركته في أغلب العمليات العسكرية للخلفاء الراشدين في المغرب والقسطنطينية، وكان يسمى بفارس الخلفاء، فكان شخصية قوية، جعلت الصحابة الكبار يلاحظون عليه هذه الملامح، زيادة على صفة العبادة التي فيه، من زهد وتنسك، وكان ذا بلاغة وعلم حيث أنه كان ممن كتبوا المصحف في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه[11].

ب- فشل الفرق الإسلامية في تحقيق مراميها: في أحداث مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه- التي عرفت بالفتنة- ظهر فريقان رئيسان لعبا أثناء الفتنة وبعدها دورا هاما في مختلف الصراعات التي سيعرفها العالم الإسلامي وهما الشيعة والخوارج؛ وقد اتهمهم خصومهم بالوقوف وراء مختلف الاغتيالات التي تعرض لها الصحابة رضي الله عنهم، وحتى الفتن. وبعد مقتل الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما؛ استقر أغلب رؤوس هذه الفرق على أمير خاصٍ بهم، وحاولوا تكوين إمارات بهم، لكنهم فشلوا في ذلك بسب السياسة الحازمة التي نهجها معاوية بن أبي سفيان رض الله عنه وابنه يزيد معهم، لهذا يلاحظ تفرقهم في الأمصار حيث تمكنوا من إقامة بعض الدول والإمارات الخاصة بهم خاصة المغرب[12].

جـ - تراجع الأمويين عن التوريث: وذلك بسبب موقف معاوية بن يزيد الذي رفض أن يوصي لأحد بالإمارة، وكان معاوية بن يزيد يعتبر من زهاد خلفاء بني أمية، وقد دعا إلى أن يختار الناس من يرضونه و لم يكن يرد أن يبق الأمر في بني أمية[13]، وقد ولي الخلافة بوصاية أبيه يزيد بن معاوية ثلاثة أشهر، تنقل بعض الروايات أنه كان يذم أباه وجده[14]، لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع لم يكن مجمعا عليه، وهو ما تدل عليه الأحداث المتتالية، وفي نفس الوقت من الصعب الإيهام أن هذا الموقف كان انفراديا، فالذين جاؤوا بعد معاوية بن يزيد ممن كانوا يوصفون

بالمروانيين في بعض كتب التاريخ، كانوا يرون غير ذلك وبقوا متمسكين بالحكم ودخلوا في حروب متواصلة مع مخالفيهم.

د- دور المؤلبين في تأجيج الصراع: كان الخلاف بين ابن الزبير ويزيد بن معاوية وبعض الصحابة كابن عمر وابن عباس، وكذلك محمد بن الحنفية خلافاً سياسيا، إلا أن هذا الخلاف اُستغل من بعض المخالفين لتحويله إلى حرب دموية، ويُذكر هنا أن هذا الصراع عرف بروز عدة قوى مختلفة الأهداف والسُبل[15]، لكن بعض الأطراف توغلت في صفيّ ابن الزبير وبني مروان- الطرفان الرئيسان في الحرب، ولعل أهم هذه القوى كانت:

- عبيد الله بن زياد (ت66هـ/685م) ومن كان معه، فقد استجاب مروان بن الحكم وعمرو بن سعيد بن العاص (ت70هـ/689م) في البداية لبيعة ابن الزبير وتوجها لبيعته؛ إلا أنهما تراجعا عن ذلك بعد أن لقيا ابن زياد بالْبَنَنِيَّةِ[16]، وذكرا له منزلته في قومه، وأنه أولى بالخلافة، وضمنا له ولاء قريش ومواليها، ثم أيد عمرو بن سعيد بن العاص كلام ابن زياد وضمن له ولاء اليمانية، واشترط له أن يكون الأمر له من بعده، ونصحه بأن يتزوج أم خالد بن يزيد (13-85ه/634-705م) وهي أم هاشم بنت أبي هاشم بن عتبة بن ربيعة- الذي كان غلاما صغيرا- حتى يضمن ولاء بني أمية، وفعلا سمع مروان بن الحكم لكلامه وقفل راجعاً إلى دمشق، ولم يكتف عبيد الله بن زياد بهذا بل إنه سعى إلى الضحاك بن قيس (7ق.هـ-64ه/615-683م) يدعوه إلى ما دعا إليه مروان[17]، وقد استجاب له ابن قيس في بداية الأمر لكنه تراجع بعد ذلك بعد أن نبه عامة الناس[18]، وإن لم يكن عبيد الله بن زياد صاحب شبهة كما يصفه عامة المحدثين إلا أنه لعب دورا واضحاً في تأجيج الحرب منذ مقتل الحسين بن علي حتى مقتله على يد المختار بن أبي عبيد الثقفي.

- المختار بن أبي عبيد الثقفي: إذا كانت أدوار عبيد الله بن زياد قد تركزت في الشام والعراق، ولم تكن مصحوبة بفكر معين أو ميول سياسية، رغم ما اعتراها من عمل على تأجيج الحرب، إلا أن ظهور دعوة أخرى في الحجاز أدت إلى زيادة عدد المتحاربين حول الخلافة وتنوع أهدافهم وطرقهم، ولعل المختار بن أبي عبيد كان من أبرز هؤلاء، وذلك للأسباب التالية:

علاقاته المضطربة بمختلف الأطراف مثل محمد بن الحنفية وابن الزبير وما يسمى بالقراء الذين كانوا في البصرة.

هـ- الضربة القاسية التي تعرض لها البيت العلوي بمقتل الحسين بن علي رضي الله عنه في كربلاء سنة (61ه/626م)، والتي أدت إلى ضعف كبير مسّ هذه الطائفة، التي سعى بعض متشيعها إلى

توليتها أمر الخلافة، عدا ما كان من أمر المختار بن أبي عبيدة الثقفي (1-67هـ/622-686م) الذي تحفظ من دعوته محمد بن الحنفية (16-67؟81؟ه/637-686م؟700م؟)[19]، و لم يكن هناك اتفاق بينه وبين العلويين، بل إن الذهبي ينقل روايات يظهر منها أنه لم يكن هناك تأييد من طرفهم؛ ولعل هذا ما يفسر قول عبد الله بن عباس (3ق.هـ-68ه/618-687م) لابن الزبير لما رأى الحسين بن علي قد خرج لقتال يزيد تمثل قول الشاعر[20] (رجز):

يَا لَكِ مِنْ قُنْبُرَةٍ بِمَعْمَرِ خَلَا لَكِ البر فَبِيضِي وَاصْفِرِي

وَنَقِّرِي مَا شِئْتِ أَنْ تُنَقِّرِي[21]

ويزيده كلام مروان بن الحكم لما دعا عبد الله بن عمر إلى تولي الخلافة تمثل قائلا (البحر البسيط):

إِنِّي أَرَى فِتْنَةً تَغْلِي مَرَاجِلُهَا وَالْمُلْكُ بَعْدَ أَبِي لَيْلَى لِمَنْ غَلَبَا

وأبو ليلى هو معاوية بن يزيد قد ذكر هذا الشعر بعد موته كذلك[22]، وقد توجد بعض الأسباب الأخرى التي يلاحظها الباحث في ثنايا تراجم زعماء هذه المرحلة وهو ما يمكن أن يوصف بالسبب النفسي؛ فبعض القادة ممن دخل في حرب ابن الزبير كانت لهم عداوة سابقة معه، ولعل هذا ما يفسر استعانة مروان بن الحكم بهم، ومثل هذا ما كان بين ابن الزبير وأخيه عمرو بن الزبير[23]، التي انتهت بموته بعد أن اقتص منه خصومه بطلب من ابن الزبير[24].

ثانيا :أسباب الحرب:

1- الدّعاية: لم يعرف لفظ الداعية بهذا الشكل في الفترة الوسيطة وكان يطلق عليه الدعوة مجردا، ومنتسبوه يسمون الدعاة، وقد وسم به في غالب الأحيان رجال الخوارج والشيعة، وهذا يوضح أن المعنى كان وموجودا، ولعل أبرز من قام بهذا العمل هم الشيعة أتباع المختار؛ فقد روى ابن سعد عن عروة بن الزبير: "لما قدم المختار العراق اختلف إلى عبد الله بن مطيع وهو والي الكوفة يومئذ لعبد الله بن الزبير، وأظهر مناصحة ابن الزبير، وعابه في السر، ودعا إلى ابن الحنفية، وحرض الناس على ابن مطيع، واتخذ شيعة. يركب في خيل عظيمة، فلما رأى ذلك ابن مطيع خافه، فهرب منه إلى عبد الله بن الزبير"[25]، و لم يكن المختار محببا لابن الحنفية كما ذُكر أعلاه، ويبدو أنه نقل دعوة التشيع لمرحلة جديدة؛ بعد ان كانت تقتصر على آل البيت فقد ظهر الدعاة المتبنون للفكرة في هذه الحرب، وقد نقل ابن سعد روايات عديدة تنتقد المختار وتتهمه في حملته التي كان يدعو فيها لا بن الحنفية، ويبدو إن هذه الحملة قد أثرت في العلاقة بين ابن الزبير وابن الحنفية؛ فقد ذكر ابن سعد

عن عروة ابن الزبير أن عبد الله ابن الزبير تنكر لابن الحنفية؛ رغم أن الروايات التي ساقها بنفس السند تقول إن رسائل ابن الحنفية للمختار كانت من نسج المختار لا ابن الحنفية، ورغم هذا التناقض في نفس الرواية التي يظهر فيها أن ابن الحنفية كان زاهدا في مسائل الحكم والسلطان، فكيف يُفسر موقف ابن الزبير من ابن الحنفية، وينقل المسعودي رواية مهمة تشير إلى أن عبد الله بن عباس نصح ابن الحنفية بأن يسكت عن المختار ما دام لم يتضح أمر ابن الزبير[26]، وينقل رواية أخرى عن ابن الزير يظهر فيها الخلاف الذي كان بين هاشم وبني أسد من جهة أخرى[27]، والملاحظ هنا ان الجفوة بين الطرفين بقيت حتى العهد العباسي، ويظهر ذلك من خلال مناظرة ينقلها المسعودي وقعت بين عبد الله بن مصعب الزبيري وموسى بن عبد الله بن الحسن في مجلس هارون الرشيد[28]. ويبدو ان المختار- مهما كان حاله حسب منتقديه- نجح في إحداث ثغرة في دولة عبد الله بن الزبير مما ادى إلى المواجهة بينه وبين مصعب بن الزبير. و لم يكن المختار الوحيد الذي قام بالدّعاية فقد قام رجل آخر بالشام بمهمة مشابهة مع بني أمية عبيد الله بن زياد، فقد استطاع الضحاك بن قيس ان يجمع كثيرا من أهل الشام حول ابن الزبير واقتنع ببيعته بنو العاص، إلا أن عبيد الله بن زياد لّما أدرك ذلك أثناهم ودعاهم لدعوة مروان بن الحكم بأن يتزوج أم خالد بن يزيد بن معاوية إذ كان غلاما في تلك الفترة[29]؛ فقبل الفكرة وكان ما كان بعد ذلك من أمر الحرب.

2- العصبية القبلية: ذكرنا سابقا كيف أن الصراع القبلي كان سببا في الخلاف بين محمد بن الحنفية وعبد الله بن الزبير، وقد ذكر ابن خلدون أنه كان سببا في الفتك بابن الزبير وأصحابه وانهيار دولته إذ لم تكن قبيلته ذات شوكة ومنعة كما كان بنو مروان وبنو أمية؛ فقد ذكر في المقدمة كلاما مهما مفاده أن: "فعبد الله بن الزبير كان من بني سعد "وأمّا ابن الزّبير فإنّه رأى في منامه ما رآه الحسين وظنّ كما ظنّ، وغلطه في أمر الشّوكة أعظم لأنّ بني أسد لا يقاومون بني أميّة في جاهليّة ولا إسلام. والقول بتعيّن الخطأ في جهة مخالفة كما كان في جهة معاوية مع عليّ لا سبيل إليه. لأنّ الإجماع هنالك قضى لنا به و لم نجده هاهنا"[30]، وبدا الأمر ذا خلفية قبيلة:

- بنو أسد يتزعمهم ابن الزبير.
- بنو هاشم يتزعمهم محمد بن الحنفية.
- بنو أمية ويتزعمهم مروان بن الـــحكم.

وكانت هذه القبائل المتصارعة حول الحكم في هذه المرحلة؛ والشوكة فعلا لبني أمية ولعل هذا ما أدركه كثيرٌ من الصحابة مثل عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر وجعلهم يتريثون في أمر عبد الله بن الزبير في بداية الأمر، ثمّ لما وضعت الحرب أوزارها كان الشأن لفرع المرواني من بني أمية.

3- فلسفة الـــحكم: يعتبر هذا العامل من أهم الأسباب التي أطالت عمر الحرب في هذا الـــقرن؛ فقد انقسمت فيها الفئات المتحاربة إلى حزبين:

- حزب المختار بن عبيد ونجدة بن عامر اللذين كان يذهبان إلى أن مسألة الإمامة مسألة دينية بحتة مرتبطة بمسائل الكفر والإيمان والإمامة (السلطان)؛ فالدولة عندهم دائمة متصلة لا تنقطع في زمان أو بمكان إلا أن الفرق بينهما أن النجدات يرون أن الإمامة في قريش وغيرهم[31]، بينما يراها أتباع المختار في بني علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد سمّيت فرقتهم بالكيسانية[32] وذلك أن كيسان هو لقب للمختار كما ذهب إلى ذلك الأشعري[33].

- حزب بني أمية وابن الزبير الذين نظروا إلى الـــخلاف نظرة سياسية، وإن انتقده علماء الفريقين كابن عمر وابن عباس لأنهم رأوه صراعا على الملك والدنيا، إلا أن ابن الزبير كان يذهب في مشروعه إلى إطالة عمر نمط الحكم كما كان على أيام الخلفاء الأربعة عكس بني أمية الذين أرادوه ملكا.

مثّلت فترة حكم ابن الزبير امتدادا للخلافة الراشدة ومحالة لإحيائها من جديد، وقد اعتبر بعض المؤرخين أن مروان بن الحكم كان من البُغاة[34]، لكنها فشلت لما تم ذكره. وبقيت هذه المرحلة محلّ نقد عند بعض من تأثر بالروايات الأموية مثل ابن العربي المالكي في كتابه العواصم من القواصم، والذي رأى فيه أن المرحلة الراشدية قد انتهت موضوعيا وأنها أدت ما عليها وأن دخول دولة الإسلام في مرحلة الملك كان ضرورة تاريخية لا فكاك منها رغم أنها فقهيا كانت مرجوحة. وإلا أنه- وكما أشير إلى ذلك سابقا- فقد بقيت الأحزاب المذكورة متصارعة رغم أن فئة بني الزبير قد انهارت تماما و لم تظهر لها محاولة أخرى للوصول إلى الحكم، لكن الأحزاب الأخرى بقيت وظهرت مجموعات أخرى-بفعل الفتوحات الإسلامية- مما أدى إلى اشتداد الصراع حول الحكم حتى بعد تمكن بني مروان من زمام الأمر، مما يدل على أن كلام كثير من علماء تلك الفترة لم يقنع جزء مهما من المسلمين الذي اعتمدوا وسائل ومناهج أخرى في التعاطي السياسي مع الدولة والسلطان.

3- ولاية الوليد بن يزيد والمنعطف الهام في الدولة الأموية: يعتقد كثير من المؤرخين أن الصراع بعد مقتل عثمان كان صراعا حول مسألة الشرعية في الحكم، وبالتالي هي حرب دينية في المقام الأول، وقد حاولنا تبيان أن الأمر كان سياسيا في كثير من جوانبه حيث استدعيت النصوص الدينية لانتصار فريق على حساب فريق آخر، ورغم هذا يبقى هذا الصراع ديني محض عند بعض الفرقاء مثل الشيعة والخوارج الذين تطورت آراؤهم بعد ذلك.

بعد القضاء على دولة ابن الزبير، استطاع عبد الملك بن مروان أن يؤمن بلاد الإسلام فاستقر الحكم له ولبنيه من بعده، إلى أن أصاب الضعف الدولة، وبدأت عوامل الانهيار تأتي على مفاصلها؛ وكان ذلك عل عهد أمير انتقده أغلب من ترجم له، وقد وصف بالمجون والخلاعة، اللتان كانتا سببا في نهاية حكمه بل وبداية نهاية الحكم الأموي المرواني، ورغم هذا الوصف الذي تواطأ عليه المؤرخون فمن الممكن أن نجد في ثنايا الروايات التاريخية صورة أخرى لعمق الصراع داخل البيت والدولة المروانية، وإذا كان ابن سعد يمثل أكثر المؤرخين الناقلين لمجموع الروايات الخاصة بفترة الخلفاء الراشدين وحروب الفتنة التي كانت، فيمكن اعتبار تاريخ دمشق لابن عساكر هو الصورة الجامعة لتاريخ الأمويين الذي نقل صورة متكاملة لهذه الفترة، ومرد كل هذا إلى انتماء المؤرخيْن لمدرسة تاريخية تختلف عن المدرسة الشامية، ونعني هنا المدرسة الأشعرية التي حاولت الخروج من دائرة الصراع التقليدية وآثارها، وحاولت الانحياز للطرق العلمية، وقد ساعدها وضعها التاريخي الذي تمثل في نهاية الفئات المتصارعة وأصبحت موضوعا تاريخيا أكثر منه سياسي أو ديني، ولذا سيكون التعويل هنا على ابن عساكر أكثر من غيرة في الدخول في التفاصيل المملة لحقيقة الصراع.

أ- شخصية الوليد بن يزيد نشأة وتكوينا: ولد الوليد بن يزيد سنة 87هـ/706م، وتتفق أغلب الروايات على نقد الوليد بناء على ما جاء في عهده؛ ووصل النقد إلى سوق روايات عن النبي صلى الله عليه وسلم في التحذير منه[35]، وقد سيقت الكثير من الروايات في هذا الباب؛ لكن المتتبع لبعضها يجد أن أوضاع البيت الأموي تحكمت كثيرا في أخبار الوليد بن يزيد، وقد أشرف على تأديب الوليد يزيد بن أبي مساحق السلمي الشاعر وكان يعظ الوليد ببعض المواعظ[36]، ومن مؤدبيه عبد الصمد بن عبد الأعلى المكنى بأبي بكر الشيباني المتهم بالزندقة وكونه سبب فساد الوليد ويرد الوليد هذه التهمة عنه (الوافر)[37]:

لقد قذفوا أبا وهب بأمر كبير بل يزيد على الكبيرِ

وأشهد أنهم كذبوا عليه شهادة عالم بهم خبيرِ

ويذكر المؤرخون تأثير أبا وهب على الوليد وكونه سببا في سوء سيرته بل زندقته[38]، وتقول بعض الروايات إن الوليد كان مانويا أي على الثنوية، لا نجد علاقة مباشرة بينها وبين مؤدبه هذا لكن ابن عماد الثقفي (أحمد بن عبيد الله) ينقل رواية أنه تأثر برجل من كلب كان بقول بالثنوية بل ويتبناها وتمام الرواية عند أبي فرج الأصفهاني في الأغاني[39]؛ وقد وقعت بين يده صورة لماني في وعاء طِيب والرواية تحوي معلومات يستنتج منها انتشار هذه العقيدة في العهد الأموي وما وصولها لبيت بين أمية- إن صّحت-[40] إلا صورة من صور الصراع داخل البيت الأموي؛ فقد ظهرت بعض العقائد التي كان أصحابها أطرافا في هذا الاحتراب الداخلي.

وهناك روايات خطيرة أخرى نقلها الأصفهاني في تمزيقه المصحف بالنبل[41]؛ ومن الصعب القبول بهذه الروايات التي فيها مسحة شيعية، ونذكر هنا أن فقيها كبيرا هو ابن شهاب الزهري كان ناقما على الوليد[42]، والمعلوم أن أهل المدينة عموما كانوا في هذه المرحلة على خلاف مع بني أمية بعد مقتل ابن الزبير، غير أننا نجد فقيها آخر- هو ابن علاثة- (محمد بن عبد الله) (168ه/784م) يدفع عنه وينفي ما قذف به[43]، ويمكن القول إن الوليد نشأ في ظل هذه البيئة المتصارعة التي استغلت لهوه الذي قد يكون في أصله ضعفا مُستغل.

ب- الثورة على الوليد وقتله: يلاحظ المتتبع لمجموع الروايات أن هذا الاحتراب الأموي- الذي كان في فترة انهيار الدولة- عرف ظهور فئة قوية هي القدرية، ففي العهد الأموي برزت قوى دينية جمعها قول ابن اشهاب الزهري في حديث له قوله: "ثلاثة ليست من أمة محمد: الجعدي والماني والقدري"[44]، وكانت القدرية تحتل مراكز متقدمة في البيت الأموي فيزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان حسب بعض الروايات قدريا، والقدرية تؤثره وتدعوه لبيعة إبراهيم ولعبد العزيز من بعده، وكان عبد العزيز هذا يقول بالقدر[45]، ومنهم أسباط بن واصل الشيباني[46]، وكانت لهم شوكة وقوة منهم منصور بن حصن الكلبي (136ه/753م)[47]، وإلى جانب القدرية شارك الشيعة (الذين عرفوا آنذاك بالخشبية) منهم جناح بن نعيم الكلبي[48] في خلع الوليد وهؤلاء كانوا رأس حربة في مواجهة الوليد؛ الذي كان له أنصار هو الآخر منهم مروان بن الحكم الذي اشتغل بمعارك الروم في تلك الفترة؛ ومن الصعب أن توصف هذه الثورة بالخلع إذا عرف أن القدرية لقوا العنت على يد هشام بن عبد الملك وكان الوليد بن يزيد يمدح فعل هشام هذا، للتمكين ليزيد بن الوليد المعروف بالناقص، ولنا أن نتساءل إن كان يزيد بديلا للوليد المرمي بالفساد أم مجرد إدعاء خصومٍ، وأرسل مروان بن محمد رسالة يبرز فيها الأثر الخطير لخلع الوليد بن يزيد على دولة بني أمية[49]؛ ولم يكتف محمد بن مروان بهذا بل إنه قام بعمل عسكري انتهى بوصوله للخلافة التي لم يدم فيها طويلا؛ فقد ظهرت قوة أخرى أكثر تنظيما ووضوحا في الأهداف ترتب للانقضاض على ما تبقى من السلطة الأموية.

الخاتمة: لقد تركت فترة الخلافة الأموية- رغم قصرها مقارنة مع العباسية- آثارا عميقة في مفهوم الدولة والخلافة بقي متواصلا حتى سنوات متأخرة من العصور الوسطى، وبقي يُنظر إلى الأمر على أنه مجرد صراع ديني مذهبي أو في مكونات بلاد الإسلام؛ لكن يمكن القول إنه كان سياسيا محضا، ونقل من مواقف فقهية دينية او حتى قبلية مثّل أدبيات تلك المرحلة أو دعايات صاحبت هذا الصراع لكن بعض المؤرخين حولوا هذه الأدبيات إلى أصول في الحكم، ولعل قراءات موضوعية لكتب الأدب وما وضع من شعر لتلك المرحلة تساعد في تقريب فهم الأحداث من حيث مسبباتها ونتائجها، ومن الموضوعية مراجعة النقد الخاص بهذه الكتب الأدبية بدعوى أنها تحمل طيّات التمذهب أو ضعف الخبر، فكثير من الكتابات الأدبية هي أقرب موضوعيا لمسار الأحداث من روايات نقلها بعض المؤرخين الذي كان بعضهم ينتمي لأطراف سياسية متصارعة في صدر الإسلام.

الهوامش:

1- وهو ما نجده عند الطبري وابن الأثير اللذان لم يطنبا في تَقدِمة الأحداث كما عُهد منهما ذلك، فالطبري ركّز على ولاية معاوية بن يزيد، و لم يُشر إلى بيعة ابن الزبير، أما ابن الأثير الذي وإن أشار إلى بيعته قد بدأ بالحديث عن حصار الحصين بن نمير (66هـ/685م) لابن الزبير بمكة، واقتفى أثره الذهبي في تاريخ الإسلام. الطبري محمد بن حرير، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1387هـ/1967م، ج5، ص201/ابن الأثير محمد بن محمد الشيباني، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1403-1983، ج3، ص319/الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003، ج2، ص593.

2- أبو عمر، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (328هـ/939م) العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى ومطبعة الاستقامة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1372هـ/1953م، ج5، ص132.

3- ابن العربي أبو بكر المالكي محمد بن عبد الله، العواصم من القواصم، تحقيق محب الدين الخطيب، دار السنة، القاهرة: ط6، 1412هـ، ص248.

4- كانت بلاد المغرب- عموما- بداية الفتح تعرف بإفريقية وهو مما ورثه المسلمون عن التقسيم الإداري الروماني، ثم عرف بعد ذلك بالمغرب وأحيانا يضاف لها الأندلس فيقولون المغرب والأندلس بعد فتحها. الونشريسي أحمد بن يحيى، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل الأندلس والمغرب، تحقيق محمد حجي، وزارة الأوقاف، المغرب الأقصى، 1981م ،ج2، ص279.

5- اختلف المؤرخون في مدة ولايته من قائل أربعين يوما ومن قائل ثلاثة. انظر ابن سعد (أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري، البغدادي)، الطبقات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت 1968 ج5، ص:38.---6- ابن سعد، المصدر السابق، وج7،ص : 142و ص:410.

7 - أغلب هذه الروايات ساقها الذهبي في التاريخ، والملاحظ كذلك أن ابن سعد كان يسوق روايات تذكر أن بعضا من الخوارج قاتل مع صف عبد الله ابن الزبير رضي الله عنه. الذهبي، المصدر السابق، ج2، ص:601.--- 8- ابن سعد، المصدر السابق، ج5، ص:160، والملاحظ أن ابن سعد تبع غيره في وصف دعوة ابن الزبير بالفتنة، وذلك بنقله بعض الروايات في هذا الباب التي تترك للقاري انطباعا أن كثيرا من الرواة كان يميلون غلى بني أمية مهما كان المخالف. ابن سعد، المصدر السابق،، ج5،ص:38 وص:105،ج6، ص: 140وج7، ص:.142

9- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، :2003 م، ج2، ص:831.---- 10- نفسه.---12- الذهبي، المصدر السابق، ج2، ص:.833

13- قامت دولتان محسوبتان على الخوارج في المغرب هما دولتا الرستميين (160-297هـ/777-909م) في تاهرت ودولة بني مدرار (140-347هـ/757- 958م) في سجلماسة، ودولة الفاطميين (296-365هـ/909-975)الذين يسميهم خصومهم بالعبيديين- في كامل المغرب بعد أن سيطرت على كل المغرب، مذهبها هو المذهب الإسماعيلي نسبة إلى إسماعيل بن جعفر المبارك (110-158هـ/729-775م)، ولهم آراء خالفوا فيها الإمامية وافترقوا عنهم، كما قامت للشيعة عدة دول أخرى في المشرق، وإمارات متفرقة منها التي كانت بالعراق وفارس والشام، وقد

ذكر أخبارهم ابن خلدون في تاريخه. ينظر الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط2: 1389هـ/1969م،ج1،ص:101/بن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1968، ج5، صص200–211/الشهرستاني أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، دار الفكر، 1400–1980،ج2،ص27/الورجلاني أبو بكر بن أبي زكريا، سير الأئمة وأخبارهم، تحقيق إسماعيل العربي ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر/القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع– تونس، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، ط2، 1986م/الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تح أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث– بيروت، ط1420هـ– 2000م، ج9، صص62–64.---- 14– ابن سعد المصدر السابق، ج5، ص39.

15– أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة عبد الرحمن بن عبد الله التركي – كامل محمد الخراط، مؤسسة الرسالة – لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ – 1997م، ج2، ص:.641

16– من كور دمشق، ولغة هي الأرض السهلة. أبو عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق وضبط مصطفى السقا، نشر عالم الكتب، الطبعة الثالثة: 1403 هـ –1983م الكتب ج1، ص:226.--- 17– ابن سعد، المصدر السابق، ج5، ص41.--- 18– نفسه---- 19– الملفت للانتباه في هذه الحرب هو أن أطرافها الرئيسة الثلاثة (عبد الله بن الزبير (المدينة) ومروان بن الحكم (مكة) والمختار بن أبي عبيد الثقفي (ثقيف) ولدوا في نفس السنة، مع تقدم ابن الزبير عليهم في الفضل للأحاديث الواردة فيه.

20– الذهبي، المصدر السابق، ج2، ص574.---21– ينسب هذا الشعر لطرفة بن العبد (543–569م؟) وتمامه كما في ديوانه :

يا لك مـــن قُبّرة بمـــــــــــــــــعمرٍ خلا لك الجو فبيِّضي واصفري

ونقّـــــــــــــري ما شئت أن تنقري قد رحل الصيّاد عنْك فابشـــري

ورفع الفخّ فماذا تـــــــــــــحذري لابدّ من صيدك يومًا فاصبري

– طرفة بن العبد، ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعْلم الشّنتمري، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، إدارة الثقافة والفنون– البحرين– والمؤسسة العربية– بيروت، ط2، 2000م، ص158.--- 22– ابن سعد، المصدر السابق،ج5 ص39 وج4 ص169.---23– نفسه،ج5،ص:185.

24– هناك رواية أخرى لابن الأثير، يظهر من خلالها التناقض مع رواية ابن سعد وذلك في قضاء عبد الله بن الزبير عن أخيه عمرو مال كان قد احتال في أخذه من ديوان المال بعد أن كتب له به معاوية بن أبي سفيان. ابن الأثير (أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري)، الكامل في التاريخ، دار الكتاب العربي بيروت ط4 :1403–1983م،ج3،ص:.262

25– ابن سعد، المصدر السابق، 98.---26– المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق كمال حسن مرعي، المكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ/2005م، ج3، ص67.--- 27– نفسه، ج3، ص72.---28– نفسه، ج3، ص283.---29– ينظر أعلاه، ص8.

30–ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد)، المقدمة تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط4، 2006، مطبعة نهضة مصر، ج2، ص601.

31– أبو الـــحسن الأشعري (علي بن اسماعيل)، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1389–1969م،ج1،ص204.

32– الأشعري، المصدر السابق، ج1، ص91.---33– نفسه.----34– الذهبي، المصدر السابق، ج2،ص:968.

35–منها قوله صلى الله عليه وسلم: "تسمون الوليد بأسماء فراعنتكم سيكون في أمتي رجل يسمى الوليد وهو أشد على أمتي من فرعون على قومه"، أورده ابن عساكر في أخبار الوليد بن يزيد، وإن كان الأصل في التسمية بالوليد. ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج63، ص:323

36 –ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج65، ص:387.---37–الأغاني، المصدر السابق، ج 7، ص: 10,---38– اتهم كلاهما بالزندقة، وقد يكون المقصود هنا.----39– الاغاني، المصدر السابق، ص: 56.

40– صاحب الرواية (ابن عماد الثقفي) كان متشيعا كما نقل المترجمون له، ولا ندر أتشيعه كان سياسيا أو عقديا محضا. البغدادي، تاريخ بغداد، ج5، ص417.---- 41– الاغاني، الـــمصدر السابق، ص:40.---42– ينقل ابن عبد ربه رواية تفيد أن أبا ابن شهاب الزهري وعمه كانا ممن سار مع ابن الزبير. ابن عبد ربه، المصدر السابق، ج2، ص82.---43– الاغاني، المصدر السابق، ص63.---44– ابن عساكر، المصدر السابق، ج9، ص176.

45– نفسه، ج36، ص: 269.---46- نفسه، ج8، ص95.---- 47– نفسه، ج60، ص311–313.---48– نفسه، ج63، ص338.–--- 49- ابن الأثير، المصدر السابق، ج4، ص302.

ABSTRACT: *The political conflict in the Islam history had a more factors that influenced the concept of governance in the path of Islam and the position of the various combinations of successive authorities society, and may satisfy this subject through important sources:*

-Streptococcus and religious jurisprudence sources.

-Classic historical sources.

And he noted that the authors of both previous sources was one regardless of their beliefs they understood they were historians, theologians and Jurists, and inviting speakers and omitted other books experienced the same historical issues sensitive but historians and even scholars and researchers later They omitted her ostensibly weak corroboration or discredit including owners, but the orbiter for what these writers like Abū al-Fara□ al-Is□fahānī in his book Kitab al-aghāni and Ibn ' Abd Rabo in Al-'aqd al-farîd and even wrote Ibn Saad in Kitāb al-abaqāt al-Kabīr and □Ali ibn al-Hasan Ibn □Asākir in Ta□ri□kh madi□nat Dimashq this books noted that coordinated events does not differ with the General logic is increasing as depicting the image of the political conflict in literature, it is given other interpretations of events and attitudes closer to what Ibn Khaldūn compared. And keep this invitation to Commons researchers to literary Arabic books for their important information on Arabic and Islamic historical writing and they receive new light on whole.